مجـــلة القانـــون، المجتمـــع والسلطـــة
مجلد: 09 عدد:01 2020
ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

دور الولايات المتحدّة الأمريكية في الحراك العربي بين الدوافع والأهداف

The role of the United States of America in the Arab movement between motives and goals

كـــــــرفاح ليـــــلى
دكتوراه/ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية

تاريخ الإستلام: 2019/09/29 **تاريخ القبول:** 2020/02/12 **تاريخ النشر:** 2020/02/24

ملخص:

يعتبر الحراك العربي منعطفا تاريخيا، باعتباره يقع في منطقة جيواستراتيجية تتنافس عليها القوى الدولية. هذه المنطقة التي كانت ولاتزال مهمة في حسابات صناع القرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية. لذلك كان ضروريا بالنسبة اليها تعبئة كل مواردها لإحداث ارتباك استراتيجي في المنطقة وضرب مصالح القوى المنافسة لتأكيد هيمنتها وضمان أمن حليفتها إسرائيل..

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي؛ الولايات المتحدة الأمريكية؛ المصالح؛ الجيواستراتيجيا؛ الرأسمالية.

Abstract :

The Arab protest movement is a historic turning point, as it touches a geostrategic area coveted by international powers, a region that was and remains important in the plans of US policy makers. This explains why the United States has mobilized all its resources to create strategic confusion in the region and to counter the interests of rival forces in order to assert its hegemony and ensure the security of its ally of always, Israel..

Keywords: Arab Movement, USA, interests, geostrategic, capitalism.

مقدمة:

تعتبر المنطقة العربية مركز تحديد اتجاهات مستقبل المنافسة الدولية، حيث استأثرت باهتمام خاص في الاستراتيجية الأمريكية. تكمن أهمية المنطقة سواء في تحقيق الهيمنة، وضمها إلى دائرة النفوذ الأمريكي، أو لاستخدامها كعازل لكبح سعي القوى المنافسة. يعني هذا الأمر أنّ المنطقة العربية والسيطرة عليها أصبحت هدفا ووسيلة في نفس الوقت ضمن الاستراتيجية الأمريكية.

هذه المنطقة التي تمتلك موقعا استراتيجيا وتختزن في باطنها ثلثي الطاقة النفطية في العالم، شهدت أغلب دولها موجة حراك شعبي. والحديث عن دور الولايات المتحدّة الأمريكية في الحراك الّذي شهدته المنطقة العربية؛ هو تأكيد على أنّ هذا الأخير لم يكن بفعل عوامل داخلية بحتة، بل هو نتاج عملية جيواستراتيجية مُخطّط لها تهدف إلى تغيير الخارطة السّياسية للمنطقة.

لذلك لابدّ من طرح السؤال التالي: **ما هي طبيعة الدور الأمريكي في الحراك العربي؟**

1- دور المنظمات الأمريكية:

ساهمت في هذا الأمر مجموعة من المنظّمات غير الحكومية المتخصصة على رأسها منظمة (Otpor(résistance، وهي المنظمة الّتي لعبت دورا كبيرا في اسقاط نظام ميلوزوفيتش في صربيا سنة 2000، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية، ولقد أصبحت هذه المنظمة من أهم مراكز التّكوين دوليا لحركة اللاّعنف. بالإضافة إلى منظمات أخرى

لقيادة الثّورات الملوّنة مثل (kmara) في جورجيا، (Pora)في أوكرانيا، ومنظمة (Kelekel)، في كيرخيستان، (Bolga) في ازباكستان، (Mjaft) في ألبانيا، (Oborona)في روسيا وكلها تحمل نفس المعنى"**كفى**".[1]

هذه الحركات الّتي حاولت أو غيّرت الأنظمة السّياسية في بلدانها استعانت بمنهج اللاّعنف الّذي نظّره الفيلسوف الأمريكي (Gene Sharp) صاحب كتاب "**من الديكتاتورية إلى الديموقراطية**" هو كتاب مترجم إلى حوالي 27 لغة بما فيها اللّغة العربية؛ كما يمكن تحميله من الأنترنت مجانا. هذا الكتاب يحتوي على 198 تكتيك في استراتيجية اللاّعنف في اسقاط الأنظمة الحاكمة.

ابتداء من سنة 2004، موّلت الإدارة الأمريكية ندوات تكوينية حول التّعبئة السلمية، قد برزت سابقا مع بوبوفيتش في صربيا الّذي قام بتأليب الشّعب ضدّ نظام ميلوزوفيتش، بحيث كان بوبوفيتش على اتصال مع منظمة ألبرت أينشتاين الّتي تكفّلت بإجراء تربصات وتكوينات عن قيادة الجماهير سلميا بحيث كانت نظرية (Gene Sharp) هي المادّة الخام. هذه الحركة حملت اسم (Otpor) بمعنى المقاومة، بعدها تحوّلت هذه الحركة إلى مركز تكوين في العالم لحركة اللاّعنف. بحيث أنّه في سنة 2002 قام أعضاء من الحركة الصّربية بتأسيس (CANVAS) المعهد الذي يقدّم تكوينات للشباب في العالم العربي وبوليفيا وكوبا حول تكتيكات ثورات اللاّعنف. بحيث أصبح على اتصال مع العديد من المنظمات في العالم من أوروبا الشّرقية إلى المنطقة العربية إلى آسيا إلى أمريكا اللاتينية.

[1] Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, 2012, Montréal, Québec, p20.

يظهر دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية من خلال دعم البرامج المتعلّقة بترقية الديموقراطية، بحيث تصل نفقات الإدارة الأمريكية في هذا المجال إلى 1.5 مليار دولار. هذه المنظمات الأمريكية تقوم بدورها بتمويل المنظمات عبر العالم؛ فيقدر تمويل حركة (Otpor) مثلا بحوالي 25 مليون دولار.

جاء تفعيل دور المنظمات الأمريكية غير الحكومية، في إطار توظيف ما يسّمى بالقوة النّاعمة الّتي كتب عنها جوزيف ناي، في ضرورة توجّه السّياسية الخارجية توجها آخر غير القوة العسكرية الّتي عرفت استعمالا واسعا خاصة في فترة جورج بوش الابن. ينطوي هذا التّجديد في إطار استراتيجية هادئة بعد التّوافق بين الحزبين الجمهوري والدّيموقراطي في مؤتمر عقد برعاية معهد الدّراسات الدّولية والاستراتيجية (CSIS) عام 2008 حيث تمّ الاتفاق على ضرورة دمج القوة النّاعمة بالقوة الصّلبة في مفهوم جديد هو القوة الذّكية كاستراتيجية جديدة في التّعامل الدّولي. وهذا ما ورد في موقع وزارة الخارجية الأمريكية تحت مسّمى (Statecrafte 21) بمعنى صناعة الدّول وفن الحكم في القرن 21م والّذي يعني ضرورة استخدام الموارد وكلّ الوسائل المتاحة للإدارة الأمريكية الاقتصادية والعسكرية والاستخباراتية والإعلامية والثّقافية والقانونية حتى تحقّق مصالحها والتّأثير في النّظام الدّولي. هذه المراجعة الاستراتيجية الّتي تمّ صياغتها في ظلّ إدارة أوباما جاءت فيما يسّمى ب" الاستراتيجية الدّفاعية الأمريكية الجديدة وتعزيز استدامة قيادة الولايات المتحدة الأمريكية للعالم وأولويات دفاع القرن الواحد **والعشرون** Sustaining U.S Global Leadership Priorities for 21st) (century defense، وتتكوّن هذه الوثيقة من 128 صفحة وقد استغرق اعدادها حوالي عام ونصف وشارك في اعدادها 700 شخصية من وزارة الدّفاع ومراكز الدّراسات المعنية

وخبراء عسكريين.[1] هنا يأتي دور هذه المنظّمات من خلال دعم الديموقراطية على الطريقة الأمريكية، فأوباما خلال القرار الرّئاسي الّذي يحمل رقم 11 الصادر في 2010 في الفصل بعنوان "**الإصلاح السّياسي في الشّرق الأوسط وشمال إفريقيا**" يرى بضرورة تقديم أمريكا دفعة قوية من الدّيموقراطية والإصلاح باعتبار أنّ القادة العرب سيختارون القمع بدل التّوجه إلى الإصلاح عندما يواجهون أيّ معارضة داخلية.

قامت منظمة (Freedom House) في إطار ما تعمل عليه وهو نشر القيم الأمريكية؛ مع العلم أنّها كانت تحت إدارة (James Woolsey) الّذي كان رئيس CIA ما بين 1993-1995 بتمويل برامج تدريبية للنّاشطين الاجتماعيين والسّياسيين؛ حيث كانت اسراء عبد الفتاح النّاشطة المصرية حاضرة. كما قامت منظمة (Open Society Institute) ل (George Soros) إلى جانب الإدارة الأمريكية بتنظيم ورشتين في القاهرة حضرها النّاشط التّونسي سليم عمامو.

لا يخفى على أيّ كان دور وسائل الاتصالات وأجهزة التّكنولوجيا في هذا الحراك العربي الّتي تندرج فيما يسّمى بالدّيبلوماسية الرّقمية، مما أدّى بها أن تأخذ مسمى ثورات2.0. بحيث تقوم الوكالة الأمريكية بتمويل برنامج المجتمع المدني بأجهزة الاتصال الحديثة تحت عنوان (Mobile App). تأتي أهمية هذه الوسائل في إطار ما يسّمى التّكنولوجيا السّياسية هدفها تأسيس مجتمع مدني وشبكات شبابية ناشطة ونخبة سياسية جديدة قادرة على التّواصل والتّأثير السّياسي عبر منافذ التّكنولوجيا تويتر، فيسبوك والمدّونات الشّخصية.

[1] الحرب الناعمة: الأسس النظرية والتطبيقية، اعداد مركز الحرب الناعمة للدراسات: ط1، 2014، ص70.

يظهر هذا الأمر واضحا في كتاب" **العصر الرقمي" لجارد كوهين** الّذي يعتبر رئيس قسم .(Google Idea) قام كوهين بزيارة 70 بلدا وتوصّل بعد هذه الخبرة الميدانية بأنّ هناك فرصة استراتيجية كبرى أمام أمريكا لجذب النّاشطين على الانترنت الّذين يشكّلون 60 بالمئة من شباب العالم وخاصة شباب الشّرق الأوسط المنفتحين على رسائل الخطاب والأفكار الأمريكية من خلال المنافذ التّكنولوجية، وذلك باعتبار أنّ التّكنولوجيا الافتراضية أصبحت امتدادا للواقع ولا تنفصل عنه.[1] ونظرا لأهمية شبكات الانترنت يقول "**إليك روس**" أنّها **"تشي غيفارا القرن الحادي والعشرين"**.

لقد لعبت شركة Google من خلال المنتديات الّتي نظّمتها دورا في الأحداث الّتي عرفتها المنطقة، أهمها منتدى حرية الانترنت عام 2010. هنا تمّ التّركيز على ما سميّ " بالتّغيير العربي" هذا المشروع ظهرت بوادره سنة 2005 مع أولبرايت وزيرة خارجية الولايات المتحدّة الأمريكية سابقة في مؤتمر «**المستقبل العربي**" الّذي عقد في قطر سنة 2006 بحضور شخصيات سياسية أمريكية مثل بيل كلينتون وكونداليزا رايس... من خلال دعم وتسريع وتكثيف عمليات تدريب المدّونين والنّاشطين والقراصنة "Hackers وتفعيل شبكات التّواصل الاجتماعي فيسبوك وتويتر.

لقد انخرط العديد من الشّباب في هذه الحركات خصوصا في مصر وتونس نذكر على سبيل المثال لا الحصر النّاشط التّونسي سليم عمامو عضو مجموعة " أنونيموس" التّونسية للقرصنة على الانترنت الّتي تولّت اختراق مواقع الحكومة التّونسية على شبكة

[1] حسن محمد الزين، مرجع سابق الذكر، ص191.

* لمزيد من المعلومات عن تكتيكات اللاعنف أنظر كتاب لمزيد من المعلومات أنظر كتاب " من الديكتاتورية إلى الديموقراطية" للمفكر جين شارب متوفر على الانترنت مجانا مترجم إلى أكثر من 58 لغة.

الانترنت ولاحقا أصبح وزيرا وكاتبا للدّولة لشؤون الشّباب في حكومة الثّورة التّونسية الجديدة. بالإضافة إلى العديد من النّاشطين من دول عربية أخرى كأسامة المنجد وفداء السيّد من سوريا، الّذين تشرّبوا أفكار (Gene Sharp)، هذا المفكّر الأمريكي ينصح بضرورة " ألاّ تحمل الثّورات أيّ هوية فكرية أو سياسية كي يشارك فيها الجميع وينضوي فيها الجميع، وهذا ما يمكنها من خداع أجهزة الأمن والشرطة واجتذاب أكبر عدد من النّاس من كل التّيارات، مع حمل هذه المطالب الشّعبية والعمالية والحقوقية في البداية، ومن ثمّ تتدرج المطالب لتصل إلى اسقاط رأس النّظام"*

ويظهر كذلك دور وسائل الاتصال في الحراك العربي الفايسبوك، تويتر، (Google)، من خلال الدّعم الّذي أفادت به النّاشطين والمدوّنين. فمثلا عند قطع الانترنت والهواتف النّقالة، من طرف السّلطات المصرية اجتمعت إدارة (twitter،Google) لإيجاد حلّ يسمح للنّاشطين على الانترنت المصريين بالتّواصل والحل كان يتمثّل في (speak2 tweet) الأمر الّذي يسمح بتشكيل مجانا رقم من ثلاثة أرقام هاتف متاح وترك رسالة.[1] هنا لعب وائل غنيم مدير (Google) في منطقة الشّرق الأوسط الذي قام بإشعال الشّارع المصري من جديد فحين قامت السّلطات المصرية بقطع الانترنت قامت شركة Google بإعطاء أرقام الهواتف الّتي من خلالها يمكن الحصول على شيفرات الأقمار الصّناعية الأمر الّذي سمح بمواصلة التّواصل بين النّشطاء.

لقد ساعدت الجهات الأمريكية تقنيا في نجاح المنظمات الشّبابية في الوصول إلى شبكة الانترنت عبر تزويدهم ببرنامج TOR* الّذي يسمح للنّشطاء في الانترنت بكسر

[1]- Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, Op.cit, p42.
** The Opinion Router

الرّقابة المفروضة من طرف الأنظمة السياسية، وبرنامج أخر أكثر تطوّرا ويدعى (commotion) تموله مؤسسة مبادرة التّكنولوجيا المفتوحة الأمريكية الّتي تديرها شركة (Google)، ويسمح للنّاشطين بالاحتفاظ بالمواد وارسالها في الوقت المناسب بدون التأثر بالإجراءات الأمنية للأجهزة التّونسية. هنا أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السّابقة هيلاري كلينتون في جانفي 2010 أنّ الإدارة الأمريكية تقوم بتخصيص 30 مليون دولار للشركات المتخصصة في صنع البرمجيات لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني والنّشطاء المعارضين لأنظمتهم. لذلك قامت الأجهزة الفيدرالية الأمريكية بتوزيع هذه البرمجيات مجانا على النّشطاء العرب بعد ترجمتها إلى اللّغة العربية تحت شعار "**انترنت حرة رغم الرقابة**".

2–قراءة في الدوافع السياسية والاقتصادية الامريكية:

2–1–الدّوافع السياسية:

قام المحافظون الجدد بوضع تقرير استراتيجي منذ سنة 1996، يحدّد التّوجهات السّياسية والاستراتيجية للولايات المتحدّة في القرن الحادي والعشرين، والّتي تتمثّل أساسا في إعادة هيكلة المنطقة بما يتوافق والمصالح الأمريكية والإسرائيلية. ولقد تبلورت هذه الاستراتيجية بشكل جريء عقب أحداث 11 سبتمبر 2001، فيما سمي بمشروع الشّرق الأوسط الجديد يهدف إلى إعادة صياغة خريطة جيوسياسية جديدة تعيد ترسيم الحدود والتّوازنات العالمية في المنطقة العربية نظرا لتوفرها على ثروة نفطية بالإضافة عن موقعها الاستراتيجي.

لقد عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تنفيذ مشاريع التجزئة في المنطقة العربية باعتبار هذه الأخيرة مركزا حيويا لمشروع الشرق الأوسط الكبير هذا الأمر يعكس تقاطع

المصالح بين قوى الرأسمالية الأمريكية والمتمثّلة في الشركات الاقتصادية الكبرى والمحافظين الجدد واللوبي الصهيوني الأمريكي. في هذا الصدد نجد العديد من المشاريع تتمثل فيما يلي:

أ–مشروع برناد لويس:

يعتبر هذا المشروع من أخطر المشاريع الموجهة للمنطقة وهو الأكثر جدية وعملية، بحيث تقف مرتكزاته الفكرية على العوامل المذهبية والطائفية. بحيث عمل برنارد لويس على اعداد مشروعه الذي يقتضي تفتيت الدول العربية إلى مجموعة من الدويلات العرقية والمذهبية والطائفية؛ فهو قد قام بتصميم هذا المشروع على غرار أساليب الإمبراطورية الرومانية التي كانت تعمل على منح الحكم الذاتي لعدد من المجموعات العرقية والطائفية والتي تعاني من صعوبات سياسية، الأمر الذي يمكّن روما من السيطرة عسكريا دون صعوبات، والاستفادة من الجزية التي تدفعها لروما.

لقد تقاطع هذا المشروع مع أفكار العديد من المفكرين الأمريكيين من بينهم **بريجنسكي** الذي دعا إلى ضرورة استمرار المنطقة العربية مجزأة، لذلك لا بدّ من خلق عوامل جديدة لبثّ الفتنة والخلافات بين الأقطار العربية. كما يعترف برنارد لويس أنّ هذا المخطط الذي قام بإعداده سوف يخدم الإسرائيليين لأنّ تلك الدويلات والكيانات لن تكون فقط غير قادرة على الاتحاد، بل ستبقى مشلولة بسبب الخلافات التي لا تنتهي بسبب العديد من القضايا الحدود، والمياه، والنفط ..إلخ ، مما يجعلها كلها أضعف من إسرائيل؛ وبالتالي فإنّ هذه الأخيرة ستضمن تفوقها لمدة لا تقل عن خمسين عاما.

تندرج هذه الاستراتيجية من أجل تحقيق العديد من الأهداف السياسية والاقتصادية على حدّ سواء، من أبرزها:

- القضاء على التفوّق السكاني العربي من خلال تفتيت الدول العربية لإضعافها وابقائها عاجزة عن مقاومة إسرائيل؛

- التّركيز الإسرائيلي على أنّ منطقة الشرق الأوسط لا تضم شعبا واحدا بل عدّة شعوب مختلفة والتأكيد على هوية الشرق أوسطية بديلا للهوية العربية لشعوب المنطقة. هذا الأمر الذي أصبح في حدّ ذاته مشروعا له أهدافه وألياته سنتكلم عنه فيما بعد؛

- بالإضافة إلى ربط الاقتصاد العربي من منطلق التبعية والسيطرة، بحيث ستصبح مجرد سوق للسلع الأمريكية والإسرائيلية. هذا الأمر سنقوم بالتفصيل فيه لاحقا؛

- تغيير أولويات الدول العربية من بند المقاومة وتحقيق التنمية هذا الأمر الذي يسمح لإسرائيل بتحقيق أهدافها على المدى البعيد وبالتالي ضمان أمنها.

إنّ مشروع التّفتيت لم يكن من اهتمام برنارد لويس فقط بل هناك العديد ن المفكرين الّذين وضعوا أسس ومخططات هذا المشروع في هذا الصّدد نجد دراسة تحت عنوان" **استراتيجية إسرائيل في الثمانينات**" التي قدّمها **بينون** وقدّمها لوزارتي الخارجية والدّفاع الإسرائيليين وقد دعا إلى تفتيت وتحطيم الدول العربية لعدّة دويلات طائفية ضعيفة وصغيرة، تكون خاضعة لإسرائيل كما دعا إلى ضرورة السيطرة على الموارد العربية، حيث يدعو إلى ضرورة تقسيم مصر السودان وليبيا. كما وصف العراق بأنّه الدولة الأقوى في المنطقة من ناحية الإمكانات البشرية والمادية التي تشكّل خطرا حقيقيا على إسرائيل في المستقبل القريب والبعيد[1]. كما قال: إنّ العراق الغني بالنفط من جهة، والذي يكثر فيه الانشقاق والأحقاد

[1] أحمد سعيد، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العرب: ط2، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2010، صص 66-67.

في الداخل من جهة أخرى، هو المرشح المضمون لتحقيق أهداف إسرائيل. فالعراق أقوى من سوريا وقوته تشكّل على المدى القصير خطرا على إسرائيل أكثر من أيّ خطر أخر، إنّ الحرب العراقية الإيرانية سوف تؤدي إلى تفتيت العراق وتؤدّي إلى انهياره من الداخل قبل أن يصبح في إمكانه التأهب لخوض الصراع على جبهة واسعة ضدنا.[1]

يتضمن مشروع برنارد لويس استراتيجية خطيرة من أجل تقسيم دول المنطقة، بدأت تظهر بوادره منذ احتلال العراق إلى تقسيم السودان إلى الفوضى التي تلت الانتفاضات العربية.

ب–مشروع الشّرق الأوسط والأوسط الكبير:

استعمل مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة من طرف الضابط البحري الأمريكي **ألفريد ماهان** صاحب نظرية القوة البحرية، وكان ذلك في مقال له نشر في 1902 في لندن بعنوان **"الخليج الفارسي والعلاقات الدولية"**. وكان يقصد به المنطقة الواقعة بين الهند والجزيرة العربية؛ كما يدخل منطقة الخليج. ولقد ظهر هذا المصطلح بوضوح بعد الحرب العالمية الثّانية، ويقصد به في الأدبيات السياسية والاستراتيجية تلك المنطقة الواقعة بين تخوم إيران في غرب آسيا وصولا إلى شمال إفريقيا، مع عمقها في شبه الجزيرة العربية وامتدادها شمالا إلى تركيا. وبالتّالي فهو فكرة قديمة قدم الأهداف التّوسعية للدّول الغربية، ولم ترتبط بداياتها بكتابات شيمعون بيرز، بحيث كانت إسرائيل والنّفط العاملان المحدّدان للاهتمام بهذه المنطقة الاستراتيجية.

[1] نفس المرجع، صص 66-67.

بظهر التّلاعب من خلال هذا المصطلح فنجد في هذا الصّدد وحسب تعبير وزير الخارجية السّابق لإسرائيل "**أبا ايبان**" "**أنّه من الحيوي أن نذكر أنّ الشّرق الأوسط والعالم العربي ليسا متساويين أو متطابقين، فالشرق الأوسط يسكنه حوالي 60 مليون عربي إذا أخذنا اللغة أساسا و57 مليون من غير العرب، وهناك شرق أوسط غير عربي يمتد من تركيا وإيران عبر إسرائيل إلى أثيوبيا، وإذا وسعت المنطقة لتشمل أفغانستان وباكستان، فإنّ ذلك سوف يزيد من وضوح اللاعرب الغالبة على المنطقة، إنّ الشرق الأوسط لم يكن في الماضي ولا الحاضر ولا يمكن أن يكون في المستقبل ملكا خالصا للعرب.**"[1]

هنا يتبين بوضوح التلاعب الخطير بالمكونات الثقافية لإعطاء الشرعية للدولة الإسرائيلية وقيامها في المنطقة.

يشكّل الشرق الأوسط، المجال الذي تلتقي فيه القارات الثلاث أوربا وأفريقيا وآسيا، ويضم البحار: المتوسط والأحمر والأسود، إلى جانب بحر العرب وبحر قزوين والخليج العربي والمحيط الهندي، كما يتحكم بأهم المضايق في العالم، هرمز، باب المندب، قناة السويس، البوسفور، الدردنيل، ويحتوي على أكبر ثروة نفطية في العالم. كل هذا جعل من هذه المنطقة مجالا استراتيجيا حيويا للقوى الصناعية الرأسمالية في الغرب، لأنه يُؤّمن تدفق النفط والاستثمارات والمواد الأولية، إلى جانب الممرات المائية والبحار والقواعد العسكرية البرية والبحرية والجوية والمخازن الاستراتيجية التي تقوم بدور مهم في ضمان وتوسيع القدرة للسيطرة على العالم.

[1] محسن عوض، الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988، ص 55.

لقد بدأ التطبيق الفعلي لهذا المشروع بالصّيغة الأمريكية الإسرائيلية، مع تحديدها للتهديدات الأمنية لذلك كانت أحداث 11 سبتمبر 2001 هي البداية لإعلان الاستراتيجية الجديدة للأمن القومي الأمريكي، وفرض تصوراتها على ما سمي بمشروع الشرق الأوسط الكبير والذي يقوم على إعادة صياغة للخريطة الجيوسياسية للمنطقة العربية؛ فكانت العراق هي التمهيد لذلك. هنا يمكن الاستعانة بما قاله محمد حسنين هيكل " إنّ السوق الشرق أوسطية جزء من التصور وليست كل التصور، إنّ العقدة ليست أن تكون إسرائيل قوية بحيث تهيمن اقتصاديا وفكريا وعسكريا فحسب، بل العقدة هي اضعاف المنطقة وتطويقها وإعادة ترتيبها من جديد."[1]

وكمشروع يبدو ذو نزعة إنسانية يسطّر مجموعة من الأهداف السّياسية والاقتصادية والتّربوية وأهداف أخرى خاصة بالمرأة وترمي كلها إلى الإصلاح في المنطقة؛ والذي من شروطه ادخال إسرائيل في هذه العملية جملة وتفصيلا. لهذا قامت بتمويل العديد من المشاريع والبرامج والمنظمات الإنسانية والحقوقية كما أشرنا سابقا في إطار تحقيق ما تسميه الولايات المتحدة الأمريكية بالإصلاح الدّيموقراطي الّذي يتماشى فعلا مع الأولويات السّياسية الاستراتيجية لها، بحيث اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها في حرب ضدّ الإرهاب من أجل توسيع نطاق الدّيموقراطية للحفاظ على الحضارة اللّيبرالية؛ كما عبّر عنها جورج بوش في الوثيقة التي قدّمها في قمة مجموعة الثمانية المنعقدة في 2004 تحت مسّمى (مشروع الشرق الأوسط الكبير). ولقد أشار قبلها في 2003 عقب احتلال العراق إلى مشروع الشرق الأوسط تحت اسم استراتيجية تحرير الشرق الأوسط، وما يترتب من إعادة رسم الخارطة السّياسية للدّول العربية، وتغيير أنظمتها السّياسية حتى ولو كانت حليفة ونشر الدّيموقراطية والحرية وحقوق الانسان في أكثر من 22 دولة بما يخدم مصالحها ومصالح

[1] أحمد سعيد نوفل، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، مرجع سابق الذكر، ص 143.

إسرائيل على الأكيد من السّيطرة على منابع النّفط وتحقيق أمن إسرائيل واحتواء كل الحركات المعارضة للتواجد الأمريكي الإسرائيلي في المنطقة.[1] في هذا الصدد نستدل هذا الأمر بما قاله ريتشارد بيرل في سبتمبر 2002 في الوثيقة التي قدّمها للبنتاغون، وهي أنّ الولايات المتحدة الأمريكية بعد احتلال العراق مصممة على صنع شرق أوسط جديد وكما جاء في هذه الوثيقة: لن يبقى من النّظام الإقليمي العربي إلاّ الذّكريات وأرشيف الملفات الخاصة الّتي سيتم حفظها في مكتبة الكونغرس للمطالعة.

ج–الفوضى الخلاّقة:

يعدّ **(مايكل ليدن)** العضو البارز في معهد "أمريكا أنتربرايز" أول من صاغ مفهوم "الفوضى الخلاّقة" أو "الفوضى البناءة" أو التدمير البنّاء في معناه السياسي الحالي وهو ما عبّر عنه في مشروع التغيير الكامل في الشرق الأوسط الذي أعدّه عام 2003؛ هذا المشروع ارتكز على منظومة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الشاملة لكل دول المنطقة وفقا لاستراتيجية جديدة ترتكز على ثنائية التفكيك وإعادة البناء.[2]

هذا المفهوم يجد دعامته النظرية أيضا في فكر **شارانسكي** وزير إسرائيلي سابق؛ وذلك في كتابه "**قضية الديموقراطية**". ففي هذا الكتاب قسّم دول العالم إلى "**مجتمعات حرة**""، و"**مجتمعات الخوف**"؛ ومجتمعات الخوف التي يتحدث عنها شارانسكي تشمل كل الدول العربية وإيران وباكستان وكوريا الشمالية. كما يعتبر شارانسكي أنّ نشر الديموقراطية والحرية في مجتمعات الخوف هذه ليس مجرد ضرورة أخلاقية تفرضها مبادئ إنسانية، ولكنه

[1] يحي أحمد الكعكي، الشرق الأوسط والصراع الدولي: دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، ص155.

[2] دينا رحومة فارس فايد، الفوضى الخلاّقة وتداعياتها على الأمن الإقليمي، على الموقع democraticac.de/?p=17753* تمّ الاطلاع عليه بتاريخ 2017/12/04

أمر ضروري لحماية أمن المجتمعات الحرة من خطر المشاكل التي ستصدرها لها مجتمعات الخوف وعلى رأسها الإرهاب.[1]

لقد أكّدت تسريبات ويكيليكس أنّ المؤسسات العالمية الأمريكية وفي مقدمتها وزارة الخارجية الأمريكية ومؤسساتها الاستخباراتية ومؤسسات بحثية أخرى، تقوم بجمع المعلومات التي تتعلق بالخلافات المحلية ورموزها وأسبابها وحجمها، ولا يقف الأمر عند ذلك، بل يتعداه إلى قراءة تركيبة القوى الاجتماعية ومطالبها وطبيعة الأنظمة والقدرة على استجابتها لتلك المطالب أو عجزها عن ذلك. لقد طوّرت الولايات المتحدة الامريكية هذا النهج، وصاغته في نظرية تعامل استراتيجي، تتيح لها أنّ لا تضطر إلى اللّجوء إلى العمل العسكري المباشر إلاّ مضطرة، خاصة بعد التجربة الفيتنامية فكانت نظرية الفوضى الخلاّقة"[2]

تبرّر هذه النّظرية تطبيقاتها من خلال تطوير الدّيموقراطية واقتصاد السّوق، باعتبارهما النموذج الأمثل، حسب (**فرانسيس فوكوياما**)، عندما يتحدث في كتابه " **نهاية التاريخ والانسان الأخير**" عن أفول الدّولة القومية لصالح الدّولة الشمولية وهي الدّولة الديموقراطية الليبرالية بحيث يقول أنّه " سيكون لوجود تاريخ موجه ولتطور الدّول الديالكتيكي نحو الديموقراطية اللّيبرالية، بدفع من النّمو الاقتصادي، نتائج هامة بالنّسبة للعلاقات الدّولية، وإذا كان مجيء الدّولة الشّمولية والمنسجمة يعني تحقيق الاعتراف الفعلي على مستوى الحياة الاجتماعية للأفراد وابطال لعلاقة السّيد بالعبد فيما بينهم، فإنّ انتشار نمط الدّولة هذا في النّظام العالمي يجب أن يعني كذلك نهاية علاقة السّيد بالعبد بين

[1] رمزي المنياوي، الفوضى الخلاّقة: الربيع العربي بين الثورة والفوضى، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق، 2012، ص10.
[2] خالد عبد القادر أحمد، كيف يجرى تنفيذ الفوضى الخلاّقة، دنيا الوطن، تاريخ النشر، 5-2-2011

الامبريالية، أي نهاية الامبريالية، ومع هذا النّمط تتقلّص احتمالات الحرب المؤسّسة على هذه الامبريالية." [1]

تقوم استراتيجية الفوضى الخلاّقة على أساس الهدم وإعادة البناء، ولقد طوّرها الأمريكي **توماس بارنيت** في البنتاغون، حيث قسّم العالم إلى القلب أو المركز بمعنى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها، ودول العالم الأخرى، هي تلك الدّول التي أسماها دول "**الفجوة**" أو" الثقب" التي تزامن ظهورها مع أحداث 11 سبتمبر 2001م، وهذه الدول هي تلك الّتي تتوافر فيها كل أسباب التّخلف وبذلك تصبح مصدّرة للإرهاب، وبذلك تتدخل دول القلب للعمل على انكماش الثّقب من داخله، أين تصبح العلاقات الدّيبلوماسية قاصرة مع دول الشرق الأوسط، فالدّول هاته لم تعد تهديدا للأمن القومي الأمريكي بل التّهديد الحقيقي أصبح داخل هذه الدّول نفسها؛ حيث لا بدّ من تدخل خارجي للسّيطرة على الوضع وإعادة بنائه من الدّاخل، هنا تكون الولايات المتحدة الأمريكية القوة الوحيدة القادرة على ذلك.[2]

لذلك فإنّ استراتيجية الفوضى الخلاّقة ترتكز على مجموعة من الأسس والتي تتمثل في:

- إثارة الفتن الطّائفية والعرقية والدّينية
- تحريك النّزاعات الحدودية

[1] فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ والانسان الأخير، مجموعة مترجمين، مركز الانماء القومي، بيروت، 1993، ص 233.

[2] برهان إبراهيم كريم، الفوضى الخلاّقة دليل افلاس، على الموقع http://archive.almanar.com.lb/article.php?id=2198 بتاريخ 2012/4/14 تمّ الاطلاع عليه يوم 2017/12/06 على الساعة 22:47.

- صناعة الإرهاب

2-2-الدّوافع الاقتصادية:

تعتبر المنطقة العربية في القاموس الجيوبولتيك، واحدة من أهم مناطق العالم الّتي تحتل موقعا جيو-استراتيجيا فريدا في العالم، فهي تربط ثلاث قارات آسيا أوروبا وإفريقيا. بالإضافة إلى المضايق الّتي تتحكّم فيها هذه المنطقة.

يرى الماركسيون على رأسهم **كارل ماركس** أنّ قيام الدّولة القومية يرتبط مباشرة بظهور البورجوازية، أي تغيّر نمط الإنتاج من الاقطاعي إلى البورجوازية. فلقد عملت هذه الأخيرة على توحيد الأقاليم الّتي أصبحت تنضوي تحت كيان واحد هو الدّولة الوطنية مما أدّى إلى توسيع السّوق الأمر الذي أدّى إلى تمركز هذه البورجوازيات داخل الدّولة. بحيث أنّ أكبر الامبراطوريات الّتي انهارت هي تلك الّتي كانت البورجوازية فيها ضعيفة أو منعدمة. [1] لكن المركز الرّأسمالي لم يتوقف عند حدود هذه الدّولة بل اتّسع ليأخذ طابعا عالميا، بل كان يتّسع على حساب السّيادة لبعض الدّول الّتي عرفت تفتّت أو تفكّك. بمعنى أنّه في سيرورة تطوّر الرأسمالية؛ يصبح الرّأسمال يبحث عن عملية التّراكم خارج السّوق القومية.

هذا التّوسع للرّأسمالية كان على حساب السّيادة لبعض الدّول، لصالح الإمبراطورية العالمية التي تعمل الولايات المتحدّة الأمريكية على تجسيدها، وفي هذا الصدّد يقول "**روبرت شتراوس هوب**" في كتابه "**توازن الغد**" " إنّ المهمة الأساسية لأمريكا توحيد الكرة الأرضية تحت قيادتها، واستمرار هيمنة الثّقافة الغربية." كما يقول " إنّ مهمة الشّعب

[1] رابح لونيسي، انعكاسات الفوضى في العالم العربي على الأمن الاستراتيجي الجزائري: دراسة استشرافية، مجلة ستراتيجيا: العدد1، 2014.

الأمريكي القضاء على الدّول القومية، فالمستقبل خلال الخمسين سنة القادمة سيكون للأمريكيين، وعلى أمريكا وضع أسس الإمبراطورية الأمريكية بحيث تصبح مرادفة للإمبراطورية الإنسانية." في هذا الصدد كانت الدّيموقراطية أهم أدوات الاستراتيجية الأمريكية. وهنا يظهر تجاوز المفهوم التّقليدي للدّيموقراطية حسب **شومبيتر** (Schumpeter) والّتي تتمثّل في الإرادة الشّعبية، بحيث وحسب هذا الأخير فإنّ هذه النّظرية خيالية في الواقع؛ فهو يرى أنّ الدّيموقراطية ترتبط بالمنفعة والتّوزيع النّسبي للمصالح. لذلك فإنّ الديموقراطية ترتبط بالرّأسمالية، وعلى وجه خاص في زمن العولمة بحيث أنّ انتشار الدّيموقراطية الغربية ينحصر في توسيع نشاط العولمة في جميع جوانبها[1]. لذلك فإنّ الهيمنة الأمريكية تستند بالدّرجة الأساسية إلى العولمة، فهذه الأخيرة أصبحت الخلفية العامة لتطور الأحداث في العالم خاصة منذ نهاية الحرب الباردة. يقول **نعوم تشومسكي** (Naom Chomsky) في إحدى تحليلاته " أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تهتم للدّيموقراطية شكليا، بحيث أنّ التزاماتها الفعلية يكون للشّركات الخاصة والرّأسمالية، وعندما تكون حقوق المستثمرين مهددة؛ فإنّ الدّيموقراطية تلغى تماما."[2]

إنّ تطوّر رأس المال في العصر الحالي، قد تجاوز التّناقضات الطّبقية البسيطة، فنمو رأسمال بصفة عابرة للدّول ولّد سياسة امبريالية عالمية، فيما عرفت تفاقم للأزمات المالية الاجتماعية والسّياسية، بشكل متزايد، مما ولّد حتمية هذه الحركة أو التّغيير. لذلك فإنّ تفاقم أزمة الرّأسمالية، تتمثّل أساسا في التّفاوت الكبير بين القدرات الإنتاجية الضّخمة للشّركات المتعددة الجنسيات من جهة؛ والقدرات الاستهلاكية المحدودة لهذا الإنتاج من جهة أخرى،

[1] نبيلة بن يحي، الفوضى في السياسة الدولية: رهان القوة ومطلب الأمن، مرجع سابق الذكر.

[2] Ahmed Bensaada : Arabesque : le rôle des Etats Unis dans les révolutions de la rue arabe, Op.cit., p 99.

فتراكم الإنتاج لدى الشّركات قد تجاوز مستويات الاستيعاب في الأسواق التّقليدية؛ لذلك كان لابدّ من تصدير الأزمة إلى المجال العالمي من أجل معالجتها، الّتي من خلالها تعمل على بناء نظام اقتصادي عالمي حرّ يفتح أبوابه أمام السّلع الأمريكية.

هنا نرجع إلى ما ذكرناه سابقا عن مشروع صناعة الدّول وفن الحكم في القرن 21 (statecrafte21) والّتي تعني رسم صورة للدّول في القرن الواحد والعشرون في ظلّ العولمة الجديدة، بحيث أنّ كل المعاملات البشرية تدار الكترونيا، الأمر الّذي يستوجب تحولات سياسية والّتي تسمى ب" عولمة الدّيموقراطية" مما يتيح حرية الحركة للأموال والاستثمارات والأشخاص والسّلع والأفكار والقيّم والمنتجات. فوفقا لهذا المنظور الاستراتيجي للسّياسة الخارجية الأمريكية؛ يجب الإطاحة بأيّ نظام أو سلطة أو كيان سواء كان دولة أو حزبا ... الخ، قد تهدد تدفق الحركة الالكترونية العولمية الرّأسمالية لأنّها بمثابة التّهديد للمصالح الأمريكية وذلك يتحقق من خلال الحكومات المفتوحة، الأسواق المفتوحة، والمجتمعات المفتوحة، وبالتالي وحسب هذا المشروع فإنّ كل الدول تعتبر بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية مجرد أسواق وساحات وفرص[1].

لذلك جاءت هذه الفوضى من أجل تجديد الدورة الرأسمالية للشركات الكبرى، فعملت الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه العملية تقويض مكانة كل من الصين ودول البريكس الذي يتعاظم يوما بعد يوم في المنطقة التي تهدد مصالحها والتي تعتبر مجالا حيويا لها. وهذا التجديد يكون لهدف ضمان استمرارية سيطرة علاقات الإنتاج على قوى الإنتاج؛ وإعادة هذه العلاقات الرأسمالية على الصعيد الكوني، بحيث أنّ العولمة الرأسمالية تقدّم نفسها على أنّها مشروع جديد ذو توجه كوني. ومع ديناميكية الرأسمالية التي لا تعرف

[1] حسن محمد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط، مرجع سالق الذكر، صص 152-153.

حدودا، قامت بإدماج البلدان التي كانت تسيطر فيها أنماط انتاج ما قبل رأسمالية لهيمنتها، هذا الأمر خلق حالة تبعية أين تطورت الكولونيالية كظاهرة ملازمة للرأسمالية[1].

بالعودة إلى البريكس، فلقد توقع بريجنسكي في كتابه " رقعة الشطرنج الكبرى" أنّ أي تحالف بين الصين وروسيا يعتبر من أخطر السيناريوهات بحيث أنّ الصين بدأت تؤثر في التوزيع الجيوبوليتيكي؛ ترتبط قوتها المحركة الاقتصادية بإعطاء قوة مادية أكبر وطموحات متزايدة من جهة وروسيا اللاعب الجيوستراتيجي الذي يتمتع بقوة عسكرية هائلة، وأيّ تجسيد لهذا التحالف يؤثر حتما على الوضع الأمريكي في الشرق الأوسط. هذا الأمر يحتم على الولايات المتحدة الأمريكية اظهار مهارة جيواستراتيجية، لذلك اقترح استراتيجية لتطويق ومحاصرة هذه القوة قبل اكتمالها وذلك يكون عن طريق إقامة قواعد عسكرية وخلق مجموعة من الأزمات والمشاكل.[2] حتى لو كان بتدمير حلفائها والنظم التي تعتبر من أشدّ حلفائها لحسابات جيواستراتيجية مستجدة ولإعادة هيكلة الاقتصاد الدولي ولأجل تنشيط الاقتصاد الأمريكي هذا ما عبرت عنه نعومي كلاين في كتابها "عقيدة الصدمة وصعود رأسمالية الكوارث".

وبعد دراسة لستيفن كينزر تحت عنوان "الانقلاب"؛ بحث فيها تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في عمليات تغيير الأنظمة بدءا بهاواي في العام 1893، وصولا إلى العراق في العام 2003. لاحظ الكاتب أنّ غاليا ما تحصل عملية واضحة مؤلفة من ثلاث مراحل، بادئ ذي بدء تواجه شركة متعددة الجنسيات مقرّها الو.م.أ، نوعا من الخطر على أرباحها إثر طلب حكومة أجنبية منها" دفع الضرائب المستحقة، أو احترام قوانين العمل أو البيئة

[1] توفيق المديني، وجه الرأسمالية الجديدة، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2004، ص5.

[2] زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: السيطرة الأمريكية وما يترتب عليها جيواستراتيجيا: ط2، ترجمة مركز الدراسات العسكرية، 1999، ص 45-54.

المحيطة"، قد تؤمم هذه الشركة في بعض الحالات، أو قد يطلب منها بيع بعض أراضيها أو أصولها بحسب ما يقوله ستيفن كينزر؛ يرصد السياسيون الأمريكيون ثانيا هذه النكسة في الشركة ويعيدون تفسيرها كهجوم يستهدف الولايات المتحدة الأمريكية، ويحول الحافز الاقتصادي إلى حافز سياسي أو جيواستراتيجي. فهم يفترضون أنّ كل نظام قد يزعج شركة أمريكية أو يضايقها، هو معاد للولايات المتحدة الامريكية، وهو قمعي وديكتاتوري، ولابد من أنّه يشكل أداة لقوة أو مصلحة خارجية؛ تريد اضعاف الولايات المتحدة الامريكية. وتصل المرحلة الثالثة؛ حيث يصبح على السياسيين أن يقنعوا الرأي العام بضرورة التدخل، هنا تصبح المسألة صراعا عاما مرسوما بين الخير والشر" فرصة لتحرير شعب فقير ومقموع من وحشية نظام يفترض أنّه ديكتاتوري، باعتبار أنّه ما من نظام غير ذلك يمكنه أن يزعج شركة أمريكية"[1]

وهنا تبدو قضية العراق تعكس تماما فكرة **ستيفن كينزر**، بحيث أنّ نظام صدام حسين لم يكن يشكّل ولا بأيّ شكل من الأشكال تهديدا لأمن الولايات المتحدة الأمريكية، بل كان يمثل تهديدا على شركات الطاقة الأمريكية، إذ كان قد وقّع عقودا مع شركة نفط روسية، وكان يفاوض شركة توتال الفرنسية مهملا بذلك شركات النّفط الأمريكية والبريطانية، لذا جاء هذا الغزو لإعطاء فرص لشركات النفط العملاقة، بما فيها "**إكسون موبيل" و" شيفرون" و" بي بي**" التي كانت كلّها تحضّر لصفقات جديدة في العراق، كذلك استفادت "**هالبيرتون**" من الانقلاب، حيث اعتبرت الحرب بحدّ ذاتها مصدر الربح الأكبر في تاريخ شركة هالبيرتون.[2]

[1] نعومي كلاين، عقيدة الصدمة صعود رأسمالية الكوارث، ترجمة نادين خوري: ط3، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، لبنان، 2011، ص429.

[2] نعومي كلاين، مرجع سابق الذكر، ص 434.

يمكن تفسير جانب واسع من الصّراع الدّولي في المنطقة العربية على أساس أنّه حرب بين الشّركات العملاقة فالتّوافق الرّوسي الصّيني هو توافق الضّرورة تمليه الحاجة إلى خلق نظرة جديدة إلى العالم من أجل فهم مصالح كل دولة في ظلّ خلفية العولمة. لذلك بدأت الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية بمحاصرة روسيا من خلال مشروع (Nabucco) بطول 3300 كلم ينطلق من ميناء أرضروم التركي مرورا بدول أوروبا الشرقية (رومانيا، هنغاريا، بلغاريا) ويتصل بمنابع الغاز القطرية ويصب في الموانئ السورية وغيرها من الموانئ العربية، وكل ذلك من أجل ضرب روسيا.[1]

وفي محاولة تحديد أسباب الغزو على العراق، كانت الإجابة على أنّها نقص في ديموقراطية السوق الحرّة في المنطقة. لذلك كان احتلال العراق أمرا حتميا لتحويلها-أي العراق-إلى "نموذج جديد في قلب العالم العربي المسلم" وذلك حسب تعبير فريدمان، الأمر الذي سيؤدي إلى ميلاد سلسلة من الديموقراطية والليبرالية الجديدة في أرجاء المنطقة، ولقد وصف المحافظ المتشدد **مايكل ليدن** الهدف على أنّه "حرب لإعادة تشكيل العالم". ولقد روّج لهذه النظرية بوش تحت جملة نشر الحرية في منطقة مضطربة لكن هذه الحرية هي حرية من نوع أخر هي حرية الشركات الغربية المتعددة الجنسيات بالاغتذاء على الدول المخصخصة حديثا.[2]

قال الرئيس الأمريكي "**كولدرج**" " إنّ تفوق الأمم يمكن أن يُقرر بواسطة امتلاك النفط ومنتجاته"، لذلك فهو ضروري كالدّم على حسب تعبير **جورج كليمنصو**. بحيث أنّ الولايات المتحدة الامريكية تستهلك ربع الإنتاج العالمي الذي تستورد نصفه، ومن

[1] حسن محمّد الزين، الربيع العربي اخر عمليات الشرق الأوسط، مرجع سالق الذكر، ص 232.
[2] نعومي كلاين، مرجع سابق الذكر، صص 452-453-453.

المتوقع حسب خبراء النفط أن يزداد الطلب الأمريكي على النفط إلى نحو 27.21 مليون برميل يوميا، ونحو 29.17 مليون برميل يوميا عام 2025 بزيادة سنوية تبلغ 1.7 بالمئة في المتوسط. ولذا ستضطر إلى تأمين أكثر من ثلثي احتياجاتها وتحديدا 68 بالمئة منها، بحلول عام 2025مقارنة ب 55 بالمئة عام 2001 و42 بالمئة عام 1990، وذلك وفق بيانات إدارة الطاقة الأمريكية.[1]

كما سعت إلى إحكام السيطرة على قواعد اللعبة الدائرة بين شركات متعددة الجنسيات في مجال الغاز والنّفط والخدمات البترولية الّتي تنتمي إلى عدّة دول غربية وروسية وصينية بدرجة أولى. بالإضافة إلى الهيمنة على المقدرات الأفغانية من النّفط والغاز والّتي كانت تمثّل 6 بالمئة من الاحتياطي العالمي، مع احتكامها على 40 بالمئة من الاحتياطي العالمي للغاز.[2]

لقد وصل حجم التّبادل التّجاري بين الصّين والمنطقة العربية إلى 3.51 مليار دولار؛ وأصبحت المنطقة العربية ثامن أكبر شريك تجاري للصّين ويحتل النّفط حوالي 70 بالمئة من الصّادرات العربية للصين. أما الهند فهي القوة النّاهضة والأنموذج الإيجابي للدّول النّامية الّتي تمتلك عناصر التّفوق العلمي، بدأت في التّدخل في المنطقة على المستوى التّكنولوجي، وعلى العلاقات الجديدة التّجارية فيما يخص البترول والغاز. لذلك فإنّ اعتقاد الولايات المتحدة الأمريكية بامتلاك الامتياز الاقتصادي والجيواستراتيجي لم يعد حقيقة، لأنّ الجاذبية بدأت تتحول إلى الشرق، الأمر الذي يدركه صنّاع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية بحيث أنّ الاستراتيجية التقليدية لم تعد كافية والتي تتمثل في التمسك بالأنظمة

[1] شاطر إسماعيل الشاطر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، مرجع سابق الذكر، ص 96.
[2] نفس المرجع، ص105.

الديكتاتورية ودعمها. لذلك كان لابدّ من إقامة أنظمة ديموقراطية في المنطقة وبالتأكيد الديموقراطية التي تضمن للولايات المتحدة الأمريكية وشركاتها الاقتصادية العملاقة التواجد في المنطقة بمرتبة أولى، هذا الأمر الذي يعكس تناقض سياسي برؤية جديدة للتحديات الاقتصادية والجيواستراتيجية.

الخاتمة:

تعتبر المنطقة العربية مهمة في الحسابات الاستراتيجية الأمريكية، ونظرا لأهميتها لطالما كانت منطقة تنافس بين القوى العالمية، لذلك ربطت الإدارات الأمريكية المتتالية بين المصالح والأمن القومي الأمريكي. فبروز قوى منافسة أصبحت تتمدد أكثر فأكثر في المنطقة جعل الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على وصع خطة جيواستراتيجية لضرب خصومها وضرب مصالحهم لذلك فإنّ دور الولايات المتحدة الأمريكية واضح من خلال عمل منظماتها في تهيئة المناخ المناسب لتفجير الأوضاع في المنطقة وكذلك في توجيه منحى الحراك بما يتوافق ومصالحها.